صناعة الأمن الوطني واستدامة التنمية: رؤية دولية الطابع

أ. م. د. يسرى مهدي صالح

كلية العلوم السياسية/جامعة بغداد

07802886976

yossra.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

https://doi.org/10.61884/hjs.v14i53.590

ملخص :

صناعة الأمن تعد عن تكوين دولي مركب الوظائف ومتعدد الدلالات التي تشير إلى استقرار الوحدة الدولية، ودفع تفاعلية تطورها صوب الارتقاء في هيكلية النظام الدولي أو المحافظة على المكانة الدولية دون الرجوع مكانة اقل، لذا فالأمن هو رؤية ذا طابع دولي وتطبيق وطني الطابع وهنا تكمن اشكالية البحث

الكلمات المفتاحية: الأمن، التنمية المستدامة، رؤية دولية الطابع.

National Security Construction and Sustainable Development: An Internationally-Oriented Vision

Yusra Mahdi Salih

07802886976

yossra.col@copolicy.uobaghdad.edu.iq

ABSTRACT:

The construction of security represents an internationally complex framework with multifunctional and multidimensional implications that indicate the stability of the international unit. It aims to enhance its interactive development towards progress within the structure of the international system or to maintain its global status without regressing to a lower position. Therefore, security is a vision of an international nature with a nationally oriented application, which constitutes the core dilemma addressed in this research.

KEYWORDS: Security, Sustainable Development, Internationally-Oriented Vision

المقدمة

صناعة الأمن تعبر عن تكوين دولي مركب الوظائف ومتعدد الدلالات التي تشير إلى استقرار الوحدة الدولية، ودفع تفاعلية تطورها صوب الارتقاء في هيكلية النظام الدولي أو المحافظة على المكانة الدولية دون الرجوع إلى مكانة أقل، لذا فالأمن هو رؤية ذا طابع دولي وتطبيق وطني الطابع وهنا تكمن اشكالية البحث حول سؤال مركزي؛ هل أن البعد الدولي في صناعة الأمن الوطني أثر في التنمية المستدامة للدولة الوطنية؟

والإجابة عن هذا السؤال المركزي فإن الأمن الوطني وبحث معطيات تكوينه وأثرها في التنمية المستدامة، يتطلب بحث صناعة الأمن الوطني؛ فهو لا يعد تعبير مجاز بقدر كونه أصالة في التوظيف، لأن نظريات الصنع في السياسات العامة تشير إلى أن الأمن منتج وطني؛ فنقطة الارتكاز ومن ثم التكوين تقرن بالمشكلات التي تتبناه السياسات العامة كمنتج سلوكي يمثل رغبة في الاستجابة لإدامة عمل النظام السياسي، وبالأسلوب الجازم المبني على صناعة النفي للأمن من العدم ومن ثم التنمية والتطوير، فهو يحاكي النمو البشري وتعدد الوظائف للنظام السياسي في الدولة الصانعة للأمن، وهنا تتباين الوظائف حسب نوع الدولة وتطورها المؤسساتي فالأمن في الدولة الديمقراطية مختلف عن الدولة المتحولة ديمقراطياً فالأخيرة ستواجه مؤسساتياً ثغرات تقرن بصناعة الأمن وهذه الثغرات ستعبر عن افتراضات يسعى البحث إلى نفيها، كونها تعكس علاقة عكسية بين هذه الثغرات وفرضية إثبات الأمن وأثره في التنمية المستدامة عبر بيان البعد الوظيفي الإيجابي والسلبي، وهذا مدخل وظيفي يستخدم في إثبات الافتراضات أو نفيها عبر بحث الوظائف وتطبيقاتها، لذا سيقسم البحث إلى محاور خمس ؛ تبدأ بالبعد الوظيفي في صناعة الأمن وتطبيقاته المفسرة للتنمية المستدامة، هوية الأمن والتنمية المستدامة ثم الخاتمة البحث التي تضمنت جملة استنتاجات .

اولاً: البعد الوظيفي

يسمى أيضا بالكفاءة السينية لأداء النظام السياسي وهذه تعمل وفق قاعدة أرخميدس لتحليل الضغط عبر نقله من المناطق العالية صوب المناطق الأقل ضغطاً، وعملية الانتقال هذه تجعل المناطق الأقل ضغطاً تستقبل هذا التحول بكفاءة أفضل من التي استقبلتها الحكومة أو النظام السياسي بعبارة دقيقة، وفي حالة العراق مثلا[١]؛ بعد عدوان داعش فإن إزاحة صناعة الأمن كانت من المناطق التي تواجه تحديات أمنية أقل نسبياً ومؤشرات نمو بشري أقل، وهذا مؤشر للتنمية المستدامة وإطار صناعتها العام المتكامل مع الأمن في إطار وجود دولة تتضمن وجود ممارسي وظائف متعددين للمهمة ذاتها؛ أي قطاع عام وآخر خاص يمارس أدوار تكميلية، وذا طابع ربحي يجعل الكفأة في التنفيذ أعلى من تلك التي تنجزها المؤسسات الرسمية كما في تجربة الحشد الشعبي وانتقالها إلى الإطار الرسمي كمؤسسة أمنية يتكامل أدائها مع المؤسسات الأمنية العراقية وهنا إشكال يقرن بمنح المهمة والإشراف أم التوظيف، فالمنح والإشراف ذا طابع تشاركي تتخلله ثغرات الضعف بالأداء المقرون بارتفاع مؤشرات حداثة التجربة لاسيما مع حجم الوفورات المالية في البلدان المتحولة، أما التوظيف فهو استثمار ذا طابع أصيل يقرن بالتعاقد والتنازل عن أداء الوظيفية بصفة مؤقتة أم دائمة[٢]

والإشراف والتوظيف فهذه وظيفة السلطة التشريعية، وهنا تواجه أغلب البلدان المتحولة إشكالية مزدوجة تقرن بالتراجع المشير إلى الضعف النسبي وسيادة عبارة (غياب الدولة)، والإشكالية الثانية قوة السلطة التشريعية عبر دورها الرقابي لتقييم هذه المؤسسات الأمنية المساهمة بصناعة التنمية البشرية. والتي غالبا ما تكون مؤسسات محلية أو إقليمية الطابع لازالت لا تمتلك القدرة على المنافسة الدولية وهذه ميزة للدولة المتحولة تمنحها قوة تفاوض يحدها محركات قدرة التحول للقوى الديمقراطية.

(١) راجع: عبد الرّضا الطّعّان: الأيديولوجيّة والنّظام الدّولي الجديد آراء ومواقف،(دار الشّؤون الثّقافية العامّة، بغداد، ١٩٩٢)، ص١٣٤.

(٢) أسامة المجدوب، العولمة الاقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارؤة الدولية، ط١ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٢٨.

ثانياً: البعد التطبيقي

المرتكز على الأمن المفضي للاستقطاب وهذا يمثل مرحلة يعكس الدور التنفيذي المتمثل بالفعل الهادف، الذي يقود إلى توسيع قاعدة الاستثمار المفضي للتنمية، وهذا الطرح تبنته النظرية البنائية بأن التركيز لن يكون على الدولة بل على الفرد؛ لان الدولة حلت الجزء الأول الخاص بالجهد المفضي لتوطين الأمن، وهو يرتكز على افتراضات فرعية يبنى عليها البعد التطبيقي فقد حاول (ستيفن لامي Steven L. Lamy) صياغتها :[1]

١ـ تتفاعل الدول في بيئة فوضوية تميل إلى النزاع وهذا يرجع إلى غياب مركزية الإدارة في النظام الدولي، وبذلك يكون الأمن وسيلة استقطاب

٢ـ بنية النظام هي محدد رئيس للأمن الذي يعمل انطلاقا من دافع النظام الدولي ومعطيات إدارة النزاع فيه، وهو بذلك يتقاطع مع وجود المهدد أو التعاطي مع معطياته.

٣ـ للدول توجه نفعي، والنظام الدولي تنافسي يدفع الدول لتفضيل المساعدة الذاتية على السلوك التعاوني، الأمر الذي يزيد من احتمالية النزاع بين الوحدات الدولية وغياب الأمن.

٤ـ الدول فواعل عقلانية، تسعى إستراتيجيتها إلى الحد الأعلى من الفوائد والحد الأدنى من الخسائر. ومؤشر عقلنتها فإنها تسعى من أجل مصالحها الوطنية، والتي تعبر محصلتها عن التنمية المستدامة.

٥ـ هدف الأمن هو البقاء والحفاظ على كيان الوحدة الدولية وإدامة مكانتها هو مقرون بالتنمية المستدامة.

٦ـ تنظر الدول إلى بعضها البعض على إنها أعداء محتملين ومهددين لأمن بعضها البعض، وهذا يثبت في إطار إستراتيجيتها.

٧ـ تسيطر علاقات ومؤشرات الريبة مما يؤدي إلى إيجاد المخاوف وعدم الثقة والمأزق الأمني وهذه هي دوافع معظم سياسات الدول.

من هنا تبدو أهمية التنسيق والتعاون المشترك في تجاوز الاهتمامات بفحص إجراءات الأمن المتشددة، أو الأمن العسكري الذى يتعامل مع القضايا والاهتمامات ذات الطبيعية العسكرية فقط، الاهتمام بأفكار ودوافع القوى المركزية في النظام الدولي، لاسيما مع فكرة الأمن الشامل الذى يحتاج وبقوة إلى أن يعمل على تقليل الاختلافات الاقتصادية والاجتماعية

(١) زهير أبو عمامة، أمن القارّة الأوروبيّة في السّياسة الخارجيّة الأميركيّة بعد انتهاء الحرب الباردة، منشورات زين الحقوقيّة، (بيروت، ط١، ٢٠١١)، ص٤٦٦.

الموجودة بين القوى المركزية [1]، أي بما يطلق عليه مارتين سميث بعد «الأمن الناعم Soft Security،» في دلالة واضحة على تزايد الإدراك والاعتراف المتزايد بضرورة تكامل كل من البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي وحتى السباق العسكري لتسهيل الحركة تجاه نظام الأمن الدولي، فمثل هذا النظام يجب أن يتعامل مع كل تلك القضايا في إطار النظام الدولي، وعلى ضوء علاقة الشراكة المتميزة فيه مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها وبروز ظاهرة القوى الدولية الصاعدة، والتكتلات ؛ الاتحاد الأوربي، اسيان، النافتا .[2]

اهتم الأمن بإنتاج أطر وضعية وليس معيارية؛ الوضعية تعني طرح مقولات مترابطة ومتصلة تشبه القوانين ينفذها التخطيط فهو؛ ذو طابع علمي قابل للتطبيق في أي مكان وهذا يجعل إستراتيجيات مواجهة النزاعات ذات طابع شمولي، وإنها متحررة من القيم فضلاً عن أنها عالمية وموضوعية، وعلى الرغم من أن هذا الاعتقاد في التحليل العلمي قد ساعد التخطيط على أن يكون واقعياً وأن يتبوأ هذه المكانة العلمية، أي يجعل أية محاولة لبناء أمن ذاتي مقرونة بالتحدي الدولي المسؤول عن الأمن بصيغته الشمولية.

(١) عدنان السّيّد حسين: التّوسعّ الأطلسيّ، (مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠)، ص٣٥.

(٢) محمد الاطرش وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الاول ١٩٩٩)، ص٨٥ .

ثالثاً: هوية الأمن وجنسيته الدولية

الأمن في الدول النامية الديمقراطية منها والمتحولة؛ يصح أن يوصف بأنه يوطن ولا ينتج محلياً، وقد عاشت أغلب هذه البلدان هذه التجارب الخاصة بتوطين الأمن، مثل العراق بعد الاحتلال في عام ٢٠٠٣ فقد نجح العراق بتوطين الأمن عبر تجربتين: الأولى مواجهة إرهاب القاعدة، والثانية مواجهة إرهاب داعش، كما قدمنا فقد استطاع الأمن أن يوطن وعبر عدة تجارب أهمها واكثرها اقتراناً بالتنمية البشرية وهي (تجربة الحشد الشعبي)، وأن يُصاغ في إطار نظرية ترسي الأساس اللازم لنظرية مناسبة في السياسة الدولية. تعتمد الافتراضات التالية:

١ـ إن الدولة القومية هي الفاعل الرئيس والوحيد في العلاقات الدولية، بسبب احتكارها حق استخدام القنوات القتالية بشكل قانوني، وهذا ينازع الطرح السابق بصفته العالمية، أي إنها لازالت فاعلة في الأمن العسكري، وتسهم في الأمن الشامل.

الأمن في الدول النامية الديمقراطية منها والمتحولة؛ يصح أن يوصف بأنه يوطن ولا ينتج محلياً، وقد عاشت أغلب هذه البلدان هذه التجارب الخاصة بتوطين الأمن، مثل العراق بعد الاحتلال في عام ٢٠٠٣

٢ـ إن النظام الدولي نظام فوضوي لا نظام تراتبي، ويعزى السبب في ذلك، كون الدول هي أعلى سلطة موجودة داخل النظام، فلا يوجد طرف أعلى سلطة منه وهذا تم نقضه بتجربة الإرهاب وتجربة الشركات متعددة الجنسيات في نظام الأمن الشمولي.

٣ـ إن الهدف الأسمى للدول هو سعيها إلى الحفاظ على بقائها والأخير هو محصلة ينتجها الأمن. من هذا المنطلق، فإنها تسعى جاهدة في الحفاظ على أمنها وتعظيم نطاقه، ووضع ذلك في مقدمة أولوياتها.

٤ـ إن الدول لا تثق في بعضها البعض، ولا يمكن إحداها أن تعرف بالتأكيد نيات الأخرى، فلبعض الدول نيات غير سليمة، ولبعضها الآخر نيات سليمة، إلا أنه لا يمكن التأكد من هذه النيات بصورة قاطعة، بسبب تغيرها الكبير، تبعا لدوافع الدول وتفاعلات البيئة الدولية وتغيراتها، فمن الممكن أن تكون نيات إحدى الدول سليمة في حقبة من الزمن، وغير سليمة في حقبة أخرى، والعكس صحيح. وهذا المتغير الفرعي حكم توطين الأمن في العراق طوال المرحلة التي أعقبت العهد الجمهوري.

٥ـ إن الدول في سعيها نحو البقاء تفكر جديا في كيفية تحقيق ذلك وهي بالتالي فاعل عقلاني (Instrumentally Rational)، ولكنها تتعامل في ظل نظام دولي غير دقيق، مع معلومات منقوصة، إذ تكون لأعدائها فرص لإخفاء نياتهم الحقيقية عنها، وهذا يجعل الضبابية وغياب التخطيط المحكم من أهم عناصر الضعف في الجهد الأمني المبذول

في أغلب الدول ما خلى القوى المركزية التي تمتلك تغذية معلوماتية عالية الدقة، وهذه خاصية أساسية قرنت بسلعة الأمن التي تسوقها القوى المركزية في النظام الدولي المعاصر.

هناك إشكالية مركزية قرنت بحالة الانخفاض الملحوظ في الأمن منذ نهاية الحرب الباردة، ومن منظور النظام الدولي فقد عاد دور تنامي التهديد غير المنضبط والمحدد المصدر في إطار الاهتمام الجديدة في مجالات العمل الجماعي، والتي طرأت على الدور التقليدي لنظام الأمن الجماعي فيما يتعلق بمجالات الشرعية الدولية، واستخدام القوة العسكرية، ونشر الاهتمام بالوسائل السلمية لحل وتسوية النزاعات، ونشر الديمقراطية وثقافة السلام، وفيما يتعلق بالأمم المتحدة، ودورها كأحد الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي، ومصدر إضفاء الشرعية الدولية على قراراته وسياساته، فقد جاءت أبرز تداعيات انتهاء الحرب الباردة، وتفكك الاتحاد السوفيتي، وقيام النظام الدولي الجديد متمثلة في بروز الحاجة إلى إعادة تكييف عمل المنظمات الدولية، وتفعيل دورها في إطار النظام الدولي الجديد، وتحديداً في مجالين محددين، بالإضافة إلى مجالاتها التقليدية المعروفة:[١]

إن الهدف الأسمى للدول هو سعيها إلى الحفاظ على بقائها والأخير هو محصلة ينتجها الأمن. من هذا المنطلق، فإنها تسعى جاهدة في الحفاظ على أمنها وتعظيم نطاقه.

أول هذين المجالين يتعلق باستخدام القوة العسكرية لفرض إرادة (النظام والمجتمع الدوليين)، بينما يهتم المجال الثاني بمجالات العمل الجماعي بالقضايا ذات الطبيعة العالمية التي تتخطى حدود السيادة القومية للدولة مثل قضايا ومجالات البيئة، وحقوق الإنسان، وقد استهدفت جهود ومبادرات النظام الدولي إعادة تفعيل مجلس الأمن بعدها أحد الفاعلين ذوى الأهمية فيه وقد دعم هذه المبادرة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب معتمداً نظام توزيع الأكلاف بين الولايات المتحدة وحلفاؤها في سبيل الحد من تحمل الولايات المتحدة هذه الاكلاف لكن الحفاظ على دور المنظم الذي تمارس الولايات المتحدة، [٢] بعدها صفتها التمثيلية الجماعية وتعبيرها عن الإرادة الدولية من جانب، ومحورية دورها كمصدر لإضفاء الشرعية الدولية ولمتابعة استيفاء متطلباتها على ضوء إعمال وتنفيذ أحكام الميثاق والصفة التنفيذية لمجلس الأمن، وبصفة خاصة فيما يتعلق باستخدام القوة العسكرية وفرض إرادة مجلس الأمن، هذا

(١) عبدالاله بلقزيز، « الاصلاح السياسي في الوطن العربي «، مجلة المستقبل العربي (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، العدد(٣٠٤)، ٢٠٠٤) ص ٨٦ .

(٢) هانس مورجنثو : مناهج السّياسة الخارجيّة في دول العالم، ترجمة: حسن صعب،(دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٦٦)، ص٣٤٢.

فضلا عن الإفادة من موارد المنظمات الدولية خبراتها المتراكمة في العديد من مجالات التعاون الاقتصادي والاجتماعي، وإجراءات تعزيز الأمن الجماعي الدولي، والحد من التسلح، ونشر وتعزيز ثقافة السلام وآليات التسوية السلمية للمنازعات، والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان، والمساوات بين الجنسين، وتطبيقات الطاقة النظيفة؛ من المجالات ذات التأثير المباشر في السياسة الدولية وأبعاد تطورها وتوجهات أطرافها، ومن ثم يجب أخذها بالجدية الكافية عند دراسة أي من الظواهر الدولية المتعلقة بالنظام الدولي أو السياسة الدولية بوجه عام.[١]

وفى هذا الصدد، تطرح القوى المركزية في النظام الدولي نظام العمل الجماعي من حيث التطبيق ومركزية التوصيف الوظيفي من حيث التحديد، من أجل نشر الاهتمام والمعرفة الدوليين بالتطبيقات الوظيفية من خلال تعزيز الجهد الدولي عبر التفاوض واللجوء إلى الوسائل السلمية في مستوياتها وأنواعها المتعددة، كتشجيع عمليات الوساطة، وأدوار الطرف الثالث في عمليات صنع السلام، وإتاحة الفرص المتتالية لتدريب الخبراء والمختصين لإكسابهم الخبرات اللازمة، وتنمية المهارات الفنية والفردية المطلوبة لنجاح جهود الوسطاء والأطراف الثالثة التي تتولى القيام بهذه الأدوار ومساعدة الأطراف المعنية في مستويات النزاعات المتنوعة ومجالاتها المختلفة للتوصل إلى تسوية مقبولة من خلال التفاوض والفرض عبر القوة المفرطة كما في العراق، ليبيا،سوريا، ومصر .

فضلاً عن ما سبق من جهود العمل الجماعي للأمم المتحدة في إطار النظام الدولي الجديد، وعلى نحو ما يضيف هانلون وسنجر (٢٠٠٤) من المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية، الاهتمام الدولي بقضايا الإرهاب الشامل، مع الحرص في الوقت ذاته ألا يصرف الاهتمام عن القضايا ذات العلاقة المباشرة بحقوق الإنسان وأوضاعه بشكل عام مثل الحروب الأهلية الجيل الثالث من الحروب، وتراجع قوة بعض الدول النامية بل وتحللها والانعكاسات السلبية لذلك في الأجل الطويل على وضع وحقوق الإنسان فيها، ومتطلبات سد الفجوة بين تزايد الطلب على المطالب والاهتمامات ذات الطبيعة الإنسانية، [٢]

وزيادة الموارد المطلوبة لمواجهة تلك الكوارث، وتراجع الإمكانيات المتاحة لذلك، بالإضافة إلى توسيع نطاق عمل ودور قوات حفظ السلام الدولية؛ لتطبيق معطيات الأمن الوظيفية على الرغم من التقييم السلبي لموقف الأمم المتحدة حيال الأزمة العراقية التي انتهت بالاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق، رغم ذلك يبقى لدور الأمم المتحدة أهميته ومحوريته حتى

(١) صدام مرير الجميلي: الاتّحاد الأوروبي ودوره في النّظام العالميّ الجديد، (دار المنهل اللّبناني، بيروت، ط١، ٢٠٠٩)، ص١٧٩.

(٢) جندلي عبد النصر، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، (مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠١١)، ص١٨٧.

وإن بدا محدوداً وقليل الفائدة، فهو لا يزال نافذة الإرادة الجماعية للمجتمع الدولي على نظامه الدولي الجديد. [١]

ولعل مبادرات الإصلاح المتتالية للأمين العام بان كي مون تُنبئ عن الإمكانيات والفرص المتاحة أمام المنظمة لتطوير وتفعيل إرادتها الدولية فيما لو توافرت الفرصة المناسبة لذلك.

رابعاً: هوية التنمية المستدامة

إشكالية البعد الوطني بالتطوير أم التطبيق الجاهز كون الانتقال حدث بدفع دولي أزاح نظام وأسس الآخر، فعند البحث في تجارب الدول المتحولة ديمقراطياً ؛ اليابان، دول شرق اسيا، دول شرق أوربا، نجد نماذج تنمية مستدامة جاهزة، وفي القرن الحادي والعشرين العراق ملزم بالبديل احادي الترجيح النموذجي التنموي بالصيغة الليبرالية التي ممن اجلها احتل العراق في عام ٢٠٠٣، كما أعلن قبيل الاحتلال، إذ وظف التدخل الإنساني وحقوق الإنسان، فقد جاء اهتمام النظام العالمي ومن خلال الأمم المتحدة، بتقديم مفهوم الأمن الإنساني، واعتباره أكثر أهمية من الأمن الوطني، مما رتب على الحكومات الالتزام وإبداء اهتمام أكبر أمام مطالب حقوق الإنسان فقد كانت هي السبب في إقصاء رئيس وزراء العراق عادل عبد المهدي في ٢٠١٨.[٢]

والاعتراف باعتماد مفهوم للأمن القومي يعتمد أيضاً على التنمية الإنسانية والاجتماعية، وإن الاهتمام بها إنما يعكس تطوراً على طريق تطوير الوعى الإنساني وتنمية اهتماماته وتقدير الإنسان الفرد كإنسان، من هنا كان تأكيد قمة كوبنهاجن في اذار ١٩٩٦ على سبيل المثال، بالتأكيد على أهمية زيادة البرامج العالمية للتعليم، وتوسيع نطاق المعلومات، وزيادة الاهتمام بنشرها على شبكة المعلومات مع الاهتمام بكم ونوعية المعلومات الهامة وذات التأثير والصلة برفع وتنمية الوعى الذاتي الإنساني، وفى هذا الاتجاه جاء إعلان كوبنهاجن اذار ١٩٩٦، مؤكدا على واجب الأفراد في استخدام حقهم في حماية أنفسهم وتكاملهم وواجبهم في احترام وحماية حقوق الأفراد الآخرين وحق كل إنسان، رجل أو امرأة، في المحافظة على حياته، وأن يصبح أكثر الأهداف الوطنية أهمية متمثلا في «حق الحفاظ على الأمن والسلامة الإنسانية» أي إن التنمية جعلت معطى الأمن الإنساني وظيفة فردية يفرض على الدولة أن تتنازل عن أداءها صوب الفرد أو ما يسمى المواطن العالمي المتساوي في (الحقوق) ومختلف في المكانة من حيث معطيات

(١) عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، (دار الكتاب الحديث، القاهرة، جمهورية مصر العربية، ٢٠١١م)، ص٢٨.

(٢) جوزيف اس ناي الابن، المنازعات الدولية – مقدمة للنظرية والتاريخ، (الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية القاهرة،١٩٩٧)، ص٢٧٤.

متوسط الدخل ومؤشرات التنمية، وفرض على الدولة حق التدخل لحماية حقوق الأفراد، وهذا المعطى تبنته العولمة في النظام الدولي كونها واحدة من دعامات هذا النظام من جانب، وباعتبار تأثير دورها وأهميته، وعلى نحو ما يذكر مايكل مان Michael Mann،[1] من أنه من الأفضل النظر للعولمة على أنها شبكات جديدة مضاعفة للتفاعل البشرى تضيف إلى شبكات التفاعل المحلى والوطني الموجودة بالفعل، هنا يبدو الارتباط بين العولمة والمجتمع المدني إذ تلعب فلسفتها دوراً مهماً في تفعيله ونقل السلطة إليه، ذلك أن العولمة تؤدى إلى نقل السيادة، بمعنى أن الغلاف المؤسسي للدولة وإن بقى على حاله، فإن السلطة التي كانت تمارس عن طريق مؤسسات الدولة تنتقل وبالتدريج إلى أجهزة المجتمع المدني ومؤسساته المتنوعة التي تصنف من أهم مؤشرات التنمية المستدامة، وبمعنى آخر، تبقى الدول مرجعية رمزية، ولكن ممثليها لا يمارسون سوى سلطة حقيقية تتناقص كل يوم، وفى هذا السياق، وعلى نحو ما يشير زيجلر، تبرز دور وأهمية وسلطة رأس المال العالمي، إذ يمكن القول اليوم «**إن عقلية رأس المال تحدد رد فعل وفعل جميع الحكومات تقريباً في الجنوب والشمال، .....، ولقد كان السادة، سادة العالم الجديد، أنفسهم من سمى هذه السلطة الجديدة** « الحكم العالمي من دون دولة «Stateless Global Governance».[2]

أن الغلاف المؤسسي للدولة وإن بقى على حاله، فإن السلطة التي كانت تمارس عن طريق مؤسسات الدولة تنتقل وبالتدريج إلى أجهزة المجتمع المدني ومؤسساته المتنوعة التي تصنف من أهم مؤشرات التنمية المستدامة.

اتساع شبكة مؤسسات وأجهزة المجتمع المدني عالمياً، وبما تعكسه من أهمية توضح في الوقت ذاته تنوع وقوة القطاعات والمصالح والمنظمات والمؤسسات المدنية التي تشكل في مجموعها هذه الشبكة، نماذج تلك القطاعات، وكما ذكرها جون زيجلر John Ziegler تتضمن في مجملها ست جهات:[3]

١ـ المنظمات العمالية والنقابية

٢ـ حركات المزارعين مثل اتحاد الفلاحين في فرنسا الذي يقوده جوزية بوفيه.

٣ـ الحركات النسائية في جميع أنحاء العالم.

(١) كريس براون، فهم العلاقات الدولية: مركز الخليج للأبحاث، ط١، (مركز الخليج للأبحاث والنشر، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤)، ص ٥٨.

(٢) كينيث ن.والتزن»ظرية السياسة الدولية» في «ريتشارد ليتل, توازن القوى في العلاقات الدولية :الاستعارات والاساطير والنماذج, ترجمة: هاني تابري, (دار الكتاب العربي, بيروت, ٢٠٠٨م) , ص١٢٧.

(٣) انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، العراق, ٢٠٠٧م)، ص٣٢٤.

٤ـ يستمد المجتمع المدني العالمي الجديد جزءاً كبيراً من قوة مقاومته من مصدر غير متوقع هو الشعوب المحلية ومجتمعاتها التقليدية السابقة للرأسمالية.

٥ـ الحركات والجمعيات والأحزاب البيئية.

٦ـ تجمع الحركات الاجتماعية الكبرى أو المنظمات غير الحكومية التي لا يقتصر نشاطها على قطاع معين، بل تطمح إلى انتقاد ومكافحة النظام العالمي للرأسمالية بجملته ومن هذه المنظمات "ATTAC" التي تأسست بمبادرة من مجلة لوموند ديبلوماتيك وبعض المفكرين النقابين المتحدثين باللغة الفرنسية، وهي جمعية من أجل طرح ضريبة على الصفقات المالية وبهدف مساعدة المواطنين.

وتعيد ATTAC طرح فكرة جيمس توبين James Tobin الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد والمستشار الاقتصادي السابق للرئيس كينيدي وتتمثل الفكرة بفرض ضريبة على رؤوس الأموال المضاربة ويمول لحصيلة هذه الضريبة صندوق عالمي تديره الأمم المتحدة وتخصص موارده لتمويل بناء مشاريع بنى تحتية صحية وتعليمية والإسهام في تنمية قوى الإنتاج في البلاد الأكثر فقراً في العالم، أي دعم المركزية في النظام الدولي.[١]

وبسبب هذا التنوع في مكونات المجتمع المدني العالمي الجديد، يطرح بيير بورديو فكرة «الجمع من دون توحيد»، ويقول إن هذا التنسيق يجب أن يأخذ شكل شبكة قادرة على جمع أفراد وفرقاء في ظروف لا تسمح لأحد بأن يسيطر أو يقلل من شأن الآخرين، وتمكن من الاحتفاظ بجميع المزايا المرتبطة بتنويع التجارب ووجهات النظر والبرامج، وهنا يجب ألا نستبعد الأمل في أن المقارنة الديمقراطية لمجموعة من الأفراد أو الفرقاء منطلقين من توصيات مشتركة تولد جواباً متماسكاً ومعقولاً لقضايا أساسية لا تستطيع النقابات أو الأحزاب أن تجد لها حلولاً شاملة.[٢]

وهكذا في ظل الاهتمام بتفعيل دور المجتمع المدني الدولي كأحد آليات النظام الدولي الجديد للتنمية المستدامة يبدو عدد مهم من التداعيات المرتبطة بذلك، والمتمثلة في الآثار السلبية التي قرنت بالتطبيق الجاهز المفترض إنه يناسب أغلب البلدان النامية منها تحديداً، وصياغاتها على نمط واحد بدلاً من إغنائها بالتعدد المتنوع المرتكز إلى اختلاف معطيات كل بلد على حدة وقد قرنت بشرطين رئيسيين: **أولهما**: هو النزاهة الفكرية التي ينبغي أن تتوافر

(١) جون ميلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤)، ص٢٤٥

(٢) راجع : برونو تير تربه، هل يستمرّ حلف النّاتو في الوجود حتى ٢٠٠٩؟، ترجمة: ناظم عبد الواحد الجاسور، متابعات دوليّة، (مركز الدّراسات الدّوليّة، جامعة بغداد، العدد(٦٩)، ٢٠٠١)، ص٢٥.

للمفكرين السياسيين والتي تدفع صوب التميز في تطبيق معطيات التنمية.

ثانيهما: العمل وقبل كل شيء على عدم التعارض مع المشاريع الأممية.

وهذا يضع البلدان الهادفة إلى تحقيق التنمية المستدامة قبول هوية التنمية الأممية بدل الصراع.

إن الأمن يسعى إلى تحقيق حالة التوازن في العلاقات الدولية بين القوى الكبرى وعبر توزيع أنماط التحالفات وهذه حالة تمتاز بعدم الثبات وترتكز على المثالية صعبة التحقيق في العلاقات الدولية

خامساً: الأمن وإشكالية السبق

الأمن قبل أم التنمية؟ هذا الجدل حسم لصالح الأمن، وهذه الافتراضات ترد عليها عدة قيود أهمها:

١. إن الأمن يسعى إلى تحقيق حالة التوازن في العلاقات الدولية بين القوى الكبرى وعبر توزيع أنماط التحالفات وهذه حالة تمتاز بعدم الثبات وترتكز على المثالية صعبة التحقيق في العلاقات الدولية، لأن التوازن كما قدمنا تحكمه العقلانية لا المثالية، والأمن في حالة الدراسة توطين فالتوطين سيقدم العقلانية على المثالية في حين أن التنمية المستدامة تقدم المثالية على الواقعية أي إن جدل الإشكالية بين الأمن والتنمية حسم لصالح الواقعية.

٢ـ القيد الثاني يتعلق بمعنى الاستقرار: لقد كان والتز محقا في القول بأن الأنظمة المتعددة الأقطاب و التي تتكون من دول متساوية القوى تقريبا غير مستقرة لأنها تميل جدا إلى العنف وافتراض والتز أصبح غير مفعل في القرن الحادي والعشرين، وفيما يخص محيط العراق الإقليمي أخذ يتجه صوب الأحادية القطبية في الجانب الأمني، غير أن هناك معنى آخر للاستقرار، انعدام الاستقرار أي الميل في نظام ما، في مجموعة معينة من الشروط أن تحدث أسباب صغيرة نسبيا تأثيرات كبيرة غير متناسقة، وهذه أطروحات واقعية وهذا دافع للتنمية كنتيجة أكثر أهمية من الاستقرار بحد ذاته .

٣ـ عبر عن ذلك اوليفر ويليامسون: « **تقود الخبرة دون الغموض إلى مستوى أعلى من التمسك بالاتفاقيات المجزأة والممارسات المتفق عليها**». وهكذا تجري عملية تعلم، وتتطور قواعد التخطيط المفهومة ما يسهل السيطرة على المنافسة الثنائية وإدارتها، أي أن اوليفر ويليامسون يرى أن توطين الأمن الذي هو نتاج توازن دولي للقوى هذا الأمر يظهر بقوة في سوريا، غير أنه يغيب عن العراق.

سادساً: المدد الزمنية للتنمية البشرية

غالباً ما تقرن بقدرة الدولة وموقف المجتمع الدولي منها، وهذه الاشكالية واجهها العراق فالقوة الكامنة تتيح له إنتاج التنمية المستدامة، وفق تطبيق الأمم المتحدة غير أنه لازال يواجه العجز في هذا الجانب والذي يحدد هذه المدد وفق حالة العراق هو التوازن الإقليمي وتوزيع القدرات في المشرق العربي مع توازنات توزيع إنتاج النفط والغاز وانتشار القوى بين الرسمي وغير الرسمي، فإن دلالات الذهاب صوب التنمية البشرية تشير إلى أن العراق دخل في المدد الزمنية للتنمية البشرية المؤسسة للبنى التحتية فقد نجح بالتأسيس التشريعي عبر الدستور الدائم لعام٢٠٠٥، وهذه المقاربة أشار إليها جون ميرشايمر John J. Mearsheimer في تحليله, [١] عن مختلف تفاعلات الوحدات الأساسية ضمن النظام الدولي في نقاط أساسية تعد قناة لتحقيق التنمية وهي: قدرة القوى المركزية على إلحاق الضرر بالآخرين، إذ من المحتمل أن تكون الدول خطرا على بعضها البعض, بالرغم من أنه يمكن أن يكون لبعض الدول القوة، أكثر من الأخرى وهذا ما يجعلها أكثر خطرا، وهذا أهم مقيد للتنمية التي يسعى العراق إلى تحقيقها ؛ وهو نفس المبرر الذي يحدد قدرات العراق العسكرية «هي عادة محددة بسلاح معين يكون تحت تصرفها»، فالولايات المتحدة لا تستطيع أن تكون واثقة من العراق بحيث أنه ليس هناك دولة متأكدة من أن دولة اخرى سوف لا تستخدم قدراتها العسكرية الهجومية لمهاجمة الدولة الأولى، لكن مع ذلك يؤكد ميرشايمر إن هذا لا يعني الدول بالضرورة تكون لديها نيات عدائية, إذ أن كل الدول في النظام الدولي يمكن أن تكون معتدلة بشكل ثابت, ومع ذلك من المستحيل التأكد بأن هذا الحكم يؤدي إلى التكهن بالنيات، هناك العديد من الأسباب الممكنة للاعتداء, وليس هناك دولة متأكدة بأن دولة أخرى ليست مدفوعة بواسطة أخرى وهذا في العد التطبيقي من أكبر مهددات التنمية المستدامة، بسبب عامل الريبة ؛ [٢]

أن قضية الأمن تمثل مسألة محورية في العلاقات الدولية في ظل نظام يتميز بالفوضى، إن شعور كل دولة في النظام الدولي بانعدام الأمن يقودها للدخول في سباق دائم لزيادة القوة لتعظيم أمنها

فالريبة حول النيات هو أمر حتمي، يعني ذلك إن الدول لا تستطيع أبدا أن تكون متأكدة من أن الدول الأخرى ليس لديها نيات هجومية واستخدام قدراتها الهجومية.

(١) توفيق المديني، وجه الرأسماليّة الجديد، (منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤)، ص١٤٦

(٢) غسّان العزاوي، سياسة القوّة – مستقبل النّظام الدّوليّ والقوى العظمى، (مركز الدّراسات الاستراتيجيّة للبحوث والتّوثيق، بيروت، ط١، ٢٠٠٠)، ص١٥٠.

تبحث الدول على وجه الخصوص عن المحافظة على تماسكها الإقليمي واستقلال نظامها السياسي المحلي الذي يعد المنظم لنشاط الوحدات غير الرسمية، بمعنى أن البقاء يسيطر على الدوافع الأخرى بسبب أن الدولة عندما تكون خاضعة فمن غير المحتمل أن تكون في وضعية تسعى فيها لتحقيق الاهداف الأخرى، ويستدل على ذلك ميرشايمر براي جوزيف ستالين Josef Stalin الذي طرح فكرة معبرة عن هذا المعنى عام ١٩٢٧م بقوله: «**نستطيع ويجب أن نبني الاشتراكية في الاتحاد السوفيتي، لكن للقيام بذلك لا بد أن نكون قبل كل شيء موجودين**». كما يمكن للدول أن تسعى وراء الأهداف الأخرى, لكن الأمن هو أكثر أهدافها أهمية وهو كما قدمنا نتاج التنمية المستدامة، فهي متأثرة بتفضيلات الدول الأخرى وكيف أن سلوكها من المحتمل أن يؤثر في سلوك الدول الأخرى, وكيف تلك الدول من المحتمل أن تؤثر في إستراتيجيتها من أجل البقاء، كما تهتم الدول بنتائج المواقف على المدى الطويل وأيضا المدى المتوسط، لأنه يهدد الركن الأساس في نتاجات التنمية المستدامة من واقع اللانظام و الفوضى التي تميز العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة، وهي تؤكد أن النظام الدولي يتسم بالفوضى لافتقاده إلى سلطة عليا تفوق سلطة الدول، فإن كل دولة تسعى لتحقيق مصالحها بطريقتها الخاصة، ولما كانت مصالح الدول متناقضة، فإن العلاقات الدولية تتسم بالصراع الدائم.[1] وفي ظل هذه الوضع، فإن الدول تواجه «معضلة أمنية دائمة» مما يعني أن قضية الأمن تمثل مسألة محورية في العلاقات الدولية في ظل نظام يتميز بالفوضى، إن شعور كل دولة في النظام الدولي بانعدام الأمن يقودها للدخول في سباق دائم لزيادة القوة لتعظيم أمنها والقوى مفهوم شمولي تنتجه التنمية المستدامة ومادام أن كل دولة تلاحظ زيادة قوة جيرانها فإن إحساسها بانعدام الأمن يتكرر، فهي تحاول قدر الإمكان اكتساب قوة أكبر، و النتيجة إن كل دولة تكون وبصورة مستمرة في مواجهة مع « المعضلة الأمنية «The security Dilemma» . بل تعني استمرار السياسات القائمة على تنافس الدول المهيمنة على النفوذ وملاحقة مصالحها الدائمة، وبما أنه لا يوجد كيان ذو سيادة أعلى من الدولة كي يشكل النظام السياسي الدولي، نجد أن السياسة العالمية نظام ذاتي المساعدة «self-help system»،حيث يتعين على الدول أن تعتمد على مواردها العسكرية الذاتية

مفهوم الفوضى اللينة» والذي يعني أنه يمكن أن تندلع اضطرابات في أي مكان في العالم قد تؤدي إلى تحولات جذرية على المستوى العالمي

(١) شفيق، حسنين: إعلام الذكاء الاصطناعي ومستقبل صناعة وإنتاج الأخبار: الصحفي الروبوت ثورة الإعلام القادمة، (القاهرة: دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، ص١٧.

لتحقيق غاياتها، وهكذا تنشأ المعضلة الأمنية بسبب وضعية عدم اليقين الناتجة عن حالة الفوضى العالمية، الأمر الذي يؤدي إلى أفعال وردود أفعال للدول تتمحور حول زيادة القدرات العسكرية بصورة مستمرة، وهو ما يرسخ حالة اللا أمن .

في هذا السياق،طرح الكاتب الياباني «أروكي موراكامي» (ARUKI MURAKAMI) «مفهوم الفوضى اللينة» والذي يعني أنه يمكن أن تندلع اضطرابات في أي مكان في العالم قد تؤدي إلى تحولات جذرية على المستوى العالمي، أما المنظور الليبرالي فرغم اعتراف أنصاره– عموما- بالطبيعة الفوضوية للسياسة الدولية، إلا أنهم – خلافاً للواقعيين – يرون إمكانية التخفيف من حدة هذه الفوضى عن طريق تعزيز السياسات التعاونية ومن خلال التأكيد على دور المؤسسات الدولية والإقليمية، وهم ينتقدون الصورة الواقعية للفوضوية التي تركز على المواقف المتطرفة وتغفل الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وبالتالي فإن الدولة تسعى بطريقة طوعية من أجل سلمية العلاقات الدولية، إذ تشكل مجموعة العلاقات التعاونية بين الدول بداية روابط «اجتماعية»،تعمل على منع استخدام العنف أو التهديد باستخدام القوة،[1] فبالرغم من أن الليبراليين لا يقللون من أهمية القوة العسكرية، ألانهم يؤكدون على أهمية المسائل الاقتصادية و البيئية و التكنولوجية، وهم يشددون على فرص التعاون بين الدول في ظل نظام معقد في المساومات بين العناصر الفاعلة المتنوعة، حيث لا تستطيع دولة أو أي تحالف لمجموعة من الدول أن يقف وحده في عالم مترابط اقتصادي ومعلوماتيا و بيئيا ومن ثم أمنيا، ولحل المعضلة الأمنية التي تواجهها الدول، تقترح الليبرالية الجديدة «The New Liberalism» ، ,وقد حملت التنمية المستدامة في نطاق الليبرالية الجديدة نظرية السلام الديمقراطي: وهي النظرية التي تنطلق من فرضية مفادها أن الدول الديمقراطية لا يحارب بعضها بعضا، بمعنى أن الدول المستقرة دستوريا لا تخوض حروبا ضد بعضها، مع أنها تخوض العديد من الحروب ضد الدول غير الديمقراطية، يؤكد الليبراليون أن الديمقراطيات لا تتحارب نتيجة مجموعتين من الأسباب:[2]

المجموعة الأولى تتعلق بالأسباب المعيارية والثقافية الموحدة صيغة الفرد العالمي، إذ أن الديمقراطيات تتقاسم مجموعة من المعايير تجعل من الصعب استخدام القوة ضد دول ديمقراطية أخرى.

(١) حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتّحدة الأميركيّة ومستقبل النّظام الدّولي، (دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠١٣)، ص٧٤.

(٢) حيدر جاسم محمّد محمود، واقع السّياسة الخارجيّة التّركيّة حيال الاتّحاد الأوروبّيّ ومستقبلها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (كلّيّة الآداب والعلوم، قسم العلوم السّياسيّة، جامعة الشّرق الأوسط، الأردنّ)، ٢٠١٤، ص٨٧.

المجموعة الثانية تتعلق بالأسباب الهيكلية والمؤسساتية، إذ أن المؤسسات تضع قيودا على الحكومات كما أن مراعات توجهات الرأي العام في الدول الديمقراطية يمكن أن يكبح جماح الحرب ويدفع صوب التركيز على الجهد المدني.

ليخلص أصحاب نظرية السلام الديمقراطي،أنه يجب توسيع دائرة الديمقراطيات الليبرالية إذا أردنا ضمان السلام العالمي ينتج تنمية مستدامة، لقد طور باحثون ينتمون للمدرسة الليبرالية الجديدة من أمثال روبرت كيوهان «Keohane Robert»، وروبرت أكسلورد «Robert Axelrod» ؛ نماذج تشترك في كثير من الأمور مع الواقعية الجديدة، فقد قبلا المنطلقين الأساسين للفوضى الدولية و الأنانية العقلانية للدول، وكان تحليلهما يهدف إلى بيان أنه من الممكن للأنانيين العقلانيين أن يتعاونوا حتى ضمن نظام فوضوي وأقر بأن التعاون في ظل الفوضى يكون معرضا للهشاشة بشكل دائم، على أنه إذا أمكن إرساء قواعد أنظمة دولية يمكن ضمنها تبادل المعلومات و إسباغ الصفة الرسمية على الالتزامات، فإن من شأن احتمالات التعاون أن تتعزز، وقد جادل باري بو ازن «Barry Buzan» -ضمن اتجاه الواقعية البنيوية – بأن إحدى السمات اللافتة و الهامة لثمانينيات و تسعينيات القرن العشرين هي الظهور التدريجي لنوع من «الفوضى» الأكثر «نضوجا « تدرك فيها الدول الأخطار الشديدة التي تنطوي عليها مواصلة المنافسة الشديدة في عالم نووي، وبالتالي فإن النظام الدولي المعاصر في مجمله أقرب « [1] للفوضى الناضجة»، وذلك بفضل المعايير المؤسساتية التي تضبط العلاقات المشتركة بين الدول وهو في نفس الوقت لا ينفي كون الدول تناضل باستمرار من أجلها تعرضت أطروحة الفوضى لانتقادات عديدة أهمها،أن الفوضى العالمية ليست سوى حالة مرضية غير طبيعية، وأن النظام والاستقرار هو القاعدة التي ستميز العالم، كما أن النظام الدولي هو دائما نظام توازني يحمل في داخله عناصر الضبط و التصحيح الذاتي، و أن التوازن و السلام يشكلان الوضع الطبيعي في العالم المعاصر أي إنهم يقرون بضرورة استدامة التنمية دون استدامة الأمن الذي في طابعه قلق وغير مستقر كما وصفه الليبراليون الجدد .

(١) النّزاع وصراع المصالح بين الولايات المتّحدة – روسيا – أوروبّا الغربيّة، قراءات استراتيجيّة، مركز الأهرام للدّراسات السّياسيّة والاستراتيجيّة، متاح على الموقع الإلكترونيّ، www.ahram.org.eg تاريخ الدّخول ٢٠٢٤/٩/٣.

الخاتمة

ينتهي البحث إلى بيان أهمية الترابط المعرفي والتطبيقي بين التنمية والأمن الوطني، وهذا يوضح اعتمادية الأمن على التنمية المستدامة ذات البعد الشمولي المقرون بالتهديد الكامل لأن شمولية التنمية تعبر عن جهد جمعي كامل، ولهذا فإنّ الهدف من التنمية الشاملة كان توفير الوسائل العمليّة الكفيلة بإنجاز التّفوّق في مجال التنمية الشاملة، وتعزيز مشاركة الفواعل من غير الدولة، ودفعهم إلى تحمّل الأعباء المادية المقرونة بالتأسيس لتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي، ثمّ تهيئة الظّروف، الّتي تضمن استمرار الأمن.

إنّ إستراتيجيّة القوى الليبرالية، في النّصف الثاني من الثمانينيات التي كانت وليدة التحالف بين بريطانيا والولايات المتحدة عام ١٩٨٢، حقّقت بعض النّجاح، حين أظهر الاتحاد السوفيتي عجزه عن متابعة تلك المنافسة الإستراتيجيّة، التي يضطرّ إلى دفع ثمنٍ باهظٍ في مجاراتها.

لقد ساد الاعتقاد في العالم - بعد انتهاء الحرب الباردة - أنّ هناك فرصةً سانحةً لتحسين البنية الأمنيّة في العالم عبر الليبرالية بحيث يكون الاستقرار والأمن في متناول الدّول جميعها في تلك المناطق، من دون الارتداد إلى التخلف، والتّمسّك بالتّقسيمات، الّتي لن تُنتج إلّا الفوضى، والاضطرابات، والصّراعات من أجل استعادة الأمن، وقد آمن بهذه الأفكار والاتّجاهات حكومات كلٍ من الولايات المتّحدة الأميركيّة، والمملكة المتّحدة، وألمانيا.

أنّ ما تمّ بذله من جهودٍ من أجل توفير بنيةٍ أمنيّةٍ على المستوى الدولي شكل قناة لمرور التنمية المستدامة إلى البلدان النامية كون الأخيرة هي من التطبيقات الجاهزة التي عممت دولياً بعد عام ١٩٩١

لتوسيع قاعدة الليبرالية المقرونة بتمدد التنمية الاستثمارية التي عدة المرتكز المكون للسوق المفتوحة في النظام الدولي لمرحلة ما بعد الحرب الباردة واستشراف المستقبل، ورسم خطط أحداثه المحتملة، والتفاعلة بين سلعة الأمن التي تسوق كتطبيق جاهز من الولايات المتحدة لتكون الأداة الفاصلة بين ؛ المصالح المتناقضة للقوى الكبرى، كما إنّ المصالح المتوافقة والمتشابهة والمندمجة مع بعضها لها دورها كذلك في البوتقة نفسها، وهذا ما يجعل العلاقات الدولية، تتراوح بين السّلب والإيجاب، أيّ إنّ رسم حالة المستقبل، والوقوف على احتمالاته، للتنمية المستدامة ليست من السهولة بمكان كونها تحسم تأثير الطرف المهيمن في العلاقات الدولية .

قائمة المصادر

١ـ عبد الرّضا الطّعّان: الأيديولوجيّة والنّظام الدّولي الجديد آراء ومواقف، (دار الشّؤون الثّقافية العامّة، بغداد، ١٩٩٢)، ص١٣٤.

٢ـ أسامة المجدوب، العولمة الاقليمية: مستقبل العالم العربي في التجارؤة الدولية، ط١ (القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر، ٢٠٠٠)، ص ٢٨.

٣ـ زهير أبو عمامة، أمن القارّة الأوروبيّة في السّياسة الخارجيّة الأميركيّة بعد انتهاء الحرب الباردة، منشورات زين الحقوقيّة، (بيروت، ط١، ٢٠١١)، ص٤٦٦.

٤ـ عدنان السّيّد حسين: التّوسعّ الأطلسيّ، (مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ط١، ٢٠٠)، ص٣٥.

٥ـ محمد الاطرش وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، ط١، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، تشرين الاول ١٩٩٩)، ص٨٥.

٦ـ عبدالاله بلقزيز، « الاصلاح السياسي في الوطن العربي "، مجلة المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٠٤)، ٢٠٠٤) ص ٨٦.

٧ـ هانس مورجنثو: مناهج السّياسة الخارجيّة في دول العالم، ترجمة: حسن صعب، (دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٦٦)، ص٣٤٢.

٨ـ صدام مرير الجميلي: الاتّحاد الأوروبي ودوره في النّظام العالميّ الجديد، (دار المنهل اللّبناني، بيروت، ط١، ٢٠٠٩)، ص١٧٩.

٩ـ جندلي عبد النصر، أثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، (مكتبة مدبولي، القاهرة،٢٠١١)، ص١٨٧.

١٠ـ عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية: الحوارات النظرية الكبرى، (دار الكتاب الحديث، القاهرة، جمهورية مصر العربية, ٢٠١١م)، ص٢٨.

١١ـ جوزيف اس ناي الابن، المنازعات الدولية – مقدمة للنظرية والتاريخ، (الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية القاهرة،١٩٩٧)، ص٢٧٤.

١٢ـ كريس براون، فهم العلاقات الدولية: مركز الخليج للأبحاث، ط١، (مركز الخليج للأبحاث والنشر، دولة الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤)، ص ٥٨.

١٣ـ كينيث ن.والتز,ن»ظرية السياسة الدولية» في «ريتشارد ليتل, توازن القوى في العلاقات الدولية :الاستعارات والاساطير والنماذج, ترجمة: هاني تابري, (دار الكتاب العربي, بيروت, ٢٠٠٨م) , ص١٢٧.

١٤ـ انور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، (مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، العراق، ٢٠٠٧م)، ص٣٢٤.

١٥ـ جون ميلس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث، (الامارات العربية المتحدة، ٢٠٠٤)، ص٢٤٥

١٦ـ برونو تير تريه، هل يستمرّ حلف النّاتو في الوجود حتى ٢٠٠٩؟، ترجمة: ناظم عبد الواحد الجاسور، متابعات دوليّة، (مركز الدّراسات الدّوليّة، جامعة بغداد، العدد (٦٩)، ٢٠٠١)، ص٢٥.

١٧ـ توفيق المديني، وجه الرأسماليّة الجديد، (منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، ٢٠٠٤)، ص١٤٦

١٨ـ غسّان العزاوي، سياسة القوّة – مستقبل النّظام الدّوليّ والقوى العظمى، (مركز الدّراسات الاستراتيجيّة للبحوث والتّوثيق، بيروت، ط١، ٢٠٠٠)، ص١٥٠.

١٩ـ شفيق، حسنين: إعلام الذكاء الاصطناعي ومستقبل صناعة وإنتاج الأخبار: الصحفي الروبوت ثورة الإعلام القادمة، (القاهرة: دار فكر وفن للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٢٠)، ص١٧.

٢٠ـ حيدر علي حسين، سياسة الولايات المتّحدة الأميركيّة ومستقبل النّظام الدّولي، (دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ٢٠١٣)، ص٧٤.

٢١ـ حيدر جاسم محمّد محمود، واقع السّياسة الخارجيّة التّركيّة حيال الاتّحاد الأوروبّيّ ومستقبلها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، (كلّيّة الآداب والعلوم، قسم العلوم السّياسيّة، جامعة الشّرق الأوسط، الأردنّ)، ٢٠١٤، ص٨٧.

٢٢ـ النّزاع وصراع المصالح بين الولايات المتّحدة – روسيا – أوروبّا الغربيّة، قراءات استراتيجيّة، مركز الأهرام للدّراسات السّياسيّة والاستراتيجيّة، متاح على الموقع الإلكترونيّ، www.ahram.org.eg تاريخ الدّخول ٢٠٢٤/٩/٣.